حقوق الأجيال وعلاقتهُ بالتنمية المستدامة
Generational rights and its relationship to sustainable development

طالب – ماجستير
حسن فلاح قاسم
جامعة بغداد - كلية القانون
hsanflah1991@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور
حسام عبد الأمير خلف
جامعة بغداد - كلية القانون
dr.hussam@colaw.uobaghdad.edu.iq

الملخص

إن البيئة بجوانبها المتعددة مركز الاهتمام الدولي ذلك كونها تشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء، كما أصبحت تمثل القاسم المشترك بالنسبة لمختلف القضايا والمشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعية والثقافية، ونظراً لتطور القانون الدولي العام، فقد ظهرت مفاهيم جديدة لم تكن ملحوظة من قبل كمفهوم حقوق الأجيال القادمة، إذ يرتبط هذا المفهوم، ارتباطاً وثيقاً بحماية البيئة، والواقع في مجال القانون البيئي، فإن فكرة حقوق الأجيال القادمة قد تم تحديدها بشكل صريح بالارتباط مع فكرة التراث المشترك للبشرية التي يجب الحفاظ عليها وتوريثها في أفضل الظروف للأجيال القادمة.

فضلاً عن، ارتباط مفهوم حقوق الأجيال القادمة في القانون الدولي البيئي بمفهوم التنمية المستدامة هو أسلوب حضاري جديد يهدف الى تحقيق تنيمه طويلة الأمد، إذ تقوم على أساس التوازن البيئي والسلامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق رفاهية الأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال القادمة، كما تفرض تعزيز فرص التعاون ونبذ المخاطر وتحديات الصراع والاهتمام في حماية ما هو مشترك بين الأجيال والتي يتمثل ذات أهمية فائقة من منظور المستقبل، بأعتبار أن حقوق الأجيال القادمة جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان، وقد اكد على حقوق الأجيال منذ وقت طويل في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 في الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الاسرة البشرية، مما يتضح ان تلك الحقوق لا تتنصل إلى جيل معين بل لجميع الأجيال الحالية والقادمة.

الكلمات المفتاحية :- الأجيال القادمة، التنمية المستدامة، بيئة صحية، المقاربة الجيلية، التوازن البيئي، الجنس البشري.

Abstract

The environment, in its various aspects, is the center of international concern, as it constitutes a common heritage of all humanity, as it has become a common denominator in relation to various issues and problems of an economic, social and cultural nature, and due to the development of public international law, new concepts have emerged that were not previously noticed as the concept of the rights of future generations, As this concept is closely related to the protection of the environment and reality in the field of environmental law, the idea of the rights of future generations has been explicitly defined, especially in international law that is formed with the idea of a common heritage of humanity that must be preserved and inherited in the best conditions for future generations.

In addition, the concept of the rights of future generations in international environmental law is linked to the concept of sustainable development is a new civilized method that aims to achieve long-term development, as it is based on environmental balance, environmental safety and preserving natural resources in order to achieve the well-being of current generations while ensuring the rights of future generations, It also imposes the promotion of cooperation opportunities, the renunciation of risks, the challenges of conflict, and concern in protecting what is shared between generations, which is of great importance from the perspective of the future, considering that the rights of future generations are an integral part of human rights, and he emphasized the rights of generations a long time ago in the preamble of the Universal Declaration Human Rights in 1948 to recognize the inherent dignity of all members of the human family, which shows that these rights do not extend to a particular generation, but to all present and future generations.

Keywords:- Future generations, sustainable development, Healthy environment, generational approach, Environmental balance, human nature**.**

مقدمة

نظراً لتطور القانون الدولي العام، فقد ظهرت مفاهيم جديدة لم تكن ملحوظة من قبل كمفهوم حقوق الأجيال القادمة، إذ يرتبط هذا موضوع، باعتباره جزاً من منظومة حقوق الإنسان، بالبيئة وعلاقتهُ بالتنمية المستدامة، كون البيئة هي الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان وسائر الكائنات الأخرى، أما التنمية فهي مفهوم واسع جاء ليشمل مبدأ الترابط والتكامل بين حقوق الإنسان، والذي تهدف الى توفير الاحتياجات الاساسية للجيل الحالي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف وضمان تلبية احتياجات الأجيال القادمة، فمن الواضح إن التنمية المستدامة تتمحور حول جدليتين جدلية (الفرد والمجتمع) من جهة وجدلية (الجيل الحاضر والجيل المستقبل) من جهة أخرى، هذا يعني ارتباط حقوق الأجيال بالتنمية المستدامة تتمثل بضرورة مراعاة حقوق الاجيال، وتوفير الاحتياجات من دون الاخلال.

وتأسيساً على ذلك، سنقسم هذا البحث إلى مبحثين سنتناول في (المبحث الأول) مفهوم حقوق الأجيال، اما (المبحث الثاني) العلاقة بين حقوق الأجيال والتنمية المستدامة

المبحث الأول
مفهوم حقوق الأجيال
The concept of generational rights

إن البحث في مفهوم حقوق الأجيال القادمة يقتضي منا اولاً تعريف الأجيال القادمة في (المطلب الأول) ومن ثم التعرف مضمون حقوق الأجيال وخصائصها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول
تعريف الأجيال القادمة
Definition of future generations

إن الخوض في مفهوم الأجيال القادمة يقتضي، معرفة بداية ظهور هذا المفهوم، ثم بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي والقانوني، من أجل إعطاؤه معنى دقيقاً، للوقوف على حدود دلالته، وأفاق مفاهيمه، حيث نجد أن معنى الجيل المقبل، يأخذ مفاهيم متنوعة ومتعددة وعلى النحو الاتي:

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم الأجيال القادمة

تعود أصول مفهوم الأجيال المقبلة إلى التاريخ الهندي، ومن ثم انتقل شفهياً من القرن الثاني عشر حيث تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في عام 1720 في قانون السلام الكبير لكونفدرالية الأمم الستة الإيروكوا (iroquoises)، حيث فرض على القادة " أن يفكروا دائماً ليس فقط في الحاضر، بل وأيضاً الأجيال القادمة، حتى أولئك الذين لاتزال وجوههم تحت سطح الأرض-الأطفال الذين لم يولدوا بعد من أمة المستقبل"، وقال أورين ليون، زعيم أمة أونونداغا، إن " كل قرار يتم اتخاذه يجب أن يأخذ في الاعتبار رفاهية الجيل السابع القادم"[1].

ثم في عام 1972، أعلن إعلان مؤتمر ستوكهولم، الذي دعا إلى قمة الأرض الأولى، عن واجب الإنسان الرسمي في حماية وتحسين البيئة الحالية والمستقبلية، مع ذلك نجد ان ارتباط ظهور هذا المفهوم يعود إلى الفيلسوف الألماني هانز جوناس Hans Jonas في كتابه (مبدأ المسؤولية) الذي طرح في عام 1979 مسألة ما إذا كان يجب تأسيس الالتزام أتجاه الأجيال القادمة، حيث اقترح توزيع الأعباء بين الأجيال استناداً إلى مبدأ ـــ الخوف ـــ وهذ يعني إثارة مخاطر المستقبل التي تهدد الإنسان بقوله (بما أنه سوف يوجد أناس في المستقبل، فإن وجودهم، الذي لم يطلبوه، بمجرد أن يصبح فعالاً، يمنحهم الحق في اتهامنا، أسلافهم، بوصفنا فاعلين لسوء حظهم، إذا كان من خلال عملنا واهمالنا، قد دمرنا العالم أو الدستور البشري ...الخ)[2]، كما يحدد الخطر في وعود الرخاء والازدهار ويؤكد أن التقدم العلمي له ثمن وهو يوصي باعتماد المبدأ الوقائي[3].

ومن جانب اخر، عبر الفيلسوف الألماني ديتر بيرنباكر Dieter Birnbacher عن فكرة المسؤولية تجاه الأجيال المقبلة في عام 1980 ضمن موضوع "الأخلاق والبيئة" إذ ظهرت فكرة المسؤوليات والواجبات الإنسانية تجاه الأجيال القادمة بشكل صريح في منشوراته الدورية في مجال البيئة، إذ إشارة الى انه يجب أن تكون البشرية اليوم على دراية بواجبتها ومسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة.

أما على المستوى القانون الدولي، فقط ارتبط ظهور المفهوم بالقانون الدولي للبيئة، ضمن نطاق التنمية المستدامة، وقد وردت الإشارات القانونية الأولى لمفهوم الأجيال المقبلة في ديباجة الأمم المتحدة سنة 1945 "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف" [4]، أما ضمن نطاق القانون الدولي للبيئة فقد ورد المفهوم ضمن الإعلانات البيئية الكبرى بشأن حقوق الأجيال القادمة لاسيما إعلان مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية، المعتمد في حزيران 1972 اذ ينص المبدأ (1) [5]، "يتمتع الإنسان بالحق

الأساسي في الحرية والمساواة ...وتحسينها للأجيال الحالية والمقبلة "، المبدأ 2 "يجب حماية الموارد الطبيعية للأرض... لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية "، وعلى النحو، ذلك فقد وضعت لجنة بروندتلاند في عام 1987 "تلبية احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة"، ومن ثم إعلان لاهاي بشأن حماية الغلاف الجوي لعام 1989، وإعلان حق الشعوب في السلام المؤرخ 12 تشرين الثاني عام 1984، وإعلان برنامج عمل فينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[6]، كذلك نص المبدأ (3) [7]، من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992 على ما يلي "يجب أن يكون الحق في التنمية من أجل تلبية الاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية "، ايضاً الإعلان على مسؤولية الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة التي اعتمدتهُ منظمة "اليونسكو في عام 1997 إذ أشار في المادة (1) "الأجيال الحالية تتحمل المسؤولية لضمان احتياجات ومصالح الأجيال الحالية والمستقبلية والحماية التامة"[8].

أما على المستوى المؤسساتي، اسهمت فرنسا دوراً فاعلاً في عام 1993 بإنشاء مجلس لأجيال المستقبل برئاسة جاك إيف كوستو Jacques-Yves cousteau، وهنا ايضاً لجنة البرلمان الفنلندي للمستقبل المنشأة في عام 1993، أما في هنغاريا قرر البرلمان في عام 2007 إنشاء وظيفة إشراف مستقلة جديدة، المفوض البرلماني للأجيال المقبلة الذي يتمثل دوره في ضمان الحق الدستوري للمواطنين الهنغاريين في بيئة صحية[9]، وهناك أيضاً منصب "الوصي" على الأجيال القادمة في كندا في شخص مفوض البيئة والتنمية المستدامة، المسؤول عن تقديم التحليلات والتوصيات إلى البرلمان، أما في المملكة المتحدة، فقد تبنت لجنة التنمية المستدامة وهي هيئة مراقبة مستقلة، فكرة "مؤتمر للمستقبل" باعتباره أحد "الأفكار الثورية" التسعة عشر للتنمية المستدامة[10].

ثانياً: معنى مفهوم حقوق الأجيال

جاء مصطلح جيل من كلمة "generare" اللاتينية، التي تعنى الولادة، والإنجاب، والسبب المؤدي الي الذرية والنسل، فإذا تمعنا الى المعنى اللغوي لهذه الكلمة وذلك حسب ما يحملهُ من مدلول لغوي او اصطلاحي، فقد ورد بأن الجيل بمعنى الامة، وقيل الجيل القرن من الزمان، او ثلث من القرن، يتعايش فيه الناس وقيل الصنف او الجنس من الناس، فالترك جيل والروم جيل[11]، اما بموجب قاموس أكسفورد يعني خطوة واحدة في النسب داخل أسرة معينة، أو مجموعة من الأشخاص الذين ولدوا في نفس الوقت تقريبا، والدلالة على ذلك أن معنى الكلمة يتوافق مع مفهوم "الولادة"[12].

إن دلالة كلمة جيل لا توجد في معاجم اللغة العربية بالمعنى المتداول والشائع في حياتنا الثقافية، فكثيراً ما نصادف في بعض النقاشات العمومية، وحتى بعض الحوارات الاجتماعية اليومية العابرةِ على اللسان الدارج، حديثاً مقتضباً حول الاجيال المقبلة راجع إلى ما يُعرف من خلال العادات والتقاليد والأعراف باسم "الخلف" [13]، فمفردة الخلف يقصد فيها هو الجيل اللاحق او من يأتي من بعد الاجداد و الآباء في حقبة زمنية متعاقبة ومتسلسلة إذ يكون هذا التعاقب هو استمرار للحياة الاجتماعية[14].

أما على المستوى القانوني، نجد أن مفهوم " الأجيال " مستورد من القانون الدولي البيئي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن ناحية القانون الدولي البيئي فأن مصطلح الأجيال القادمة يرتبط ارتباط وثيق بحماية البيئة، فالطابع القانوني أعطى اهتمام خاص، إذ اكدت الجمعية العامة في تقريرها "التضامن بين الأجيال واحتياجات المستقبل" على ان الأجيال القادمة هم "اطفالنا" و "أحفادنا" والأجيال التي لم تولد بعد[15].

ايضاً قد أوعز الفقيه (إديث براون Edith Brown) الى إن الجيل هم جميع أعضاء الجنس البشري (أجيال الماضي، أجيال الحاضر، أجيال المستقبل) يمتلكون البيئة الطبيعية والثقافية لكوكبنا[16].

وفي السياق ذاتهُ، يشير البعض إلى مصطلح "الأجيال القادمة" يعني "جميع الشعوب التي ستعيش على كوكب الأرض في المستقبل[17]، أي إن حق الأجيال القادمة هو حق أولئك الذين سيتابعوننا بما يرضي احتياجاتهم الأساسية في مختلف المجالات، وهذا دون ضيق الوقت، أي أن الشرط الأساسي في الحق ذاته هو الحماية أو حتى تحسين البيئة، ومن الواضح أنه يجب تجنب أي عمل أو إجراء من شأنه أن يدمر بشكل لا رجعة فيه أي من الموارد اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات والتطلعات عن طريق أتخاذ التدابير المناسبة ولاسيما بموجب القانون، وبشكل صريح فأن القانون الدولي البيئي يرتبط مع فكرة التراث المشترك للبشرية التي يجب الحفاظ عليها وتوريثها في أفضل الظروف للأجيال القادمة [18].

أما القانون الدولي لحقوق الإنسان، فأن فكرة تصنيف حقوق الإنسان الى اجيال ثلاثة بنيت على اساس التفاوت الزمني في اهتمام المجتمع الدولي بحق دون اخر[19]، إذ يتحدث الجيل الأول من منظومة حقوق الانسان عن الحقوق السياسية والمدنية ، اما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تتركز بالجيل الثاني، اما حقوق الجيل الثالث هي ما يطلق عليها حقوق الانسان الجديدة ، تتمثل بالحق بالتنمية والحق ببيئة صحية وسليمة وبالحق السلم والحق بالاستفادة من الميراث المشترك للبشرية[20]، وهو ذات

علاقة مباشرة بحقوق الأجيال القادمة، إذ يجمع بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

وبهذا الخصوص نرى، إن مفهوم "الأجيال" هم نسيج من الجنس البشري الذي يضم المجتمع الإنساني برمتهُ بغض النظر عن الخلافات الأيدلوجية وغيرها التي تفرق بين أعضائهُ، فهو لا يعني الأجيال الحاضرة وإنما الأجيال المقبلة، فالعامل الحاسم لهذا المصطلح الذي ينطوي تحتهُ هو كل ما يشمل من دورة حياة كاملة من الولادة وحتى الموت.

المطلب الثاني
مضمون حقوق الأجيال وخصائصها
The content of the rights of generations and their characteristics

يتسم موضوع حقوق الأجيال القادمة بأبعاده المستقبلية، إذ اننا في اطار الكلام عن الحقوق المكونة لهذا المفهوم نجد كلاماً عن حماية البيئة ليس فقط من منطلق آني بل لتأمين استمرارية الحياة السليمة للأجيال القادمة [21]، وفي ضوء هذا فأن حقوق الأجيال القادمة تشترك مع حقوق الأجيال الحاضرة .

اولاً: حقوق الأجيال القادمة

تتمحور حقوق الأجيال بين الحقوق المشتركة والحقوق المحددة للأجيال البشرية، حيث تشمل الحقوق المشتركة للأجيال الحالية والمقبلة فاستمرار البشرية وتنميتها والتمتع في حقوق الإنسان، كلها أمور مشتركة:

1- الحق في بيئة صحية ومستدامة

ويقصد بذلك "هو حق الإنسان في العيش في وسط حيوي او بيئي متوازن وسليم والتمتع والانتفاع بمواردهِ الطبيعية على نحو يكفل له حياة لائقة وتنمية متكاملة لشخصيته، من دون إخلال بما عليه من واجب في صيانة البيئة ومواردها والعمل على تحسينها وتنميتها، ومكافحة مصادر تدهورها وتلوثها"[(22)]، وعليه فهو حكم قياسي موجود في العديد من الدساتير والذي له ميزة إدخال البعد الصحي لجميع الأنواع، بما في ذلك الإنسان، فيجب أن تكون هذه البيئة صحية ومستدامة من اجل احترام النظم الإيكولوجية[23]، وهي تشير إلى العلاقة التي لا تنفصل بين الإنسانية والطبيعة.

مما لا شك فيه فإن المجتمع العالمي، بما تمثله الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية، بات مدركاً بسبب التدهور الذي يلحق يومياً بالبيئة وبفعل العوامل المناخية المتغيرة، بأن حماية البيئة هو امر ضروري لبقاء الإنسان، الامر الذي شجع الدول والمنظمات الدولية الى بذل جهود لغرض وضع خطة عمل تشريعية تقتضي بحماية لبيئة من كل أشكال التدهور والتلوث وتأمين إطار حياة سليمة ومستقرة بيئياً عبر وضع وإبرام اتفاقيات دولية بهذا المجال[24]، ومن الاتفاقيات الدولية التي تؤيد حق الاجيال في بيئة سليمة وصحية:

أ- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981 اذ ينص المادة 24 " لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها "[25].

ب- إعلان ستوكهولم حيث اكد المبدأ الأول[26]" للإنسان حقاً أساسياً في الحرية والمساواة وفي التمتع بظروف الحياتية ملائمة في ظل بيئة ذات نوعية تتيح التمتع بالحياة الكريمة والسلامة، وهو يتحمل مسؤولية كبيرة في حماية بيئته وتحسينها للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة".

ت- اتفاقية آرهوس سنة 1998 تشير [27]،على انه "حق كل شخص ممن ينتمون الى الأجيال الحاضرة والقادمة لعيش في بيئة سليمة تكفل تمتعه بالصحة والرفاهية"

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الحق في بيئة سليمة يعتبر من حقوق الأجيال الحالية والمقبلة، وهذا يتطلب من المؤسسات الوطنية والأجيال الحالية احترام حقوق الاجيال القادمة في بيئة نظيفة خالية من التلوث، والعمل على تقليص الملوثات البيئة لكي تتضمن الحياة الكريمة والسليمة للأجيال والقادمة.

2- الحق في تنمية مسؤولة وعادلة وشاملة ومستدامة

يمكن تعريف الحق في التنمية على أنه "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[28]، ويعد حقاً من الحقوق الجماعية، الذي يثبت للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة، لذا يجب ان تكون التنمية (مسؤولة، بشكل منصف وتضامنية)، أي لا تقتصر على النمو بل يجب أن تكون متسقة مع مبدأ الكرامة الإنسانية، والتأكيد على أولوية الإنسان، ويجب أن تكون "إنسانية" وفقاً للمفهوم الذي يحظى بشعبية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)[29]، لذلك تعد الحق في تنمية هو حق مستدامة والذي عرفهُ البعض (أن ينقل كل جيل إلى الجيل لاحق

رصيد طبيعي ثابت، وإلا فإن التنمية ليست مستدامة وهذا يعني أن كل جيل يستنزف الجيل التالي)[30].

إن حق الأجيال القادمة في التنمية نجد أصولها في العديد من النصوص الدولية نذكر منها:

أ- اعلان وبرنامج عمل فينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الانسان 25 –حزيران -1993، إذ نص على انه، " ينبغي إعمال الحق في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلة...الخ"[31].

ب- اعلان ريو، إذ إشار الى ان، (يجب أعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة) [32]،

وهذا يعني أن ضمان حصول الانسان على حقه في التنمية لا يعني إطلاق يدهُ في ضمان هذا الحق للأجيال الحاضرة فقط من خلال استنزاف الموارد بشكل مفرط يخل بالتوازن الطبيعي لعناصر البيئة ويهدد الأجيال القادمة بفقدان أو اضعاف فرصتها في اشباع حاجاتها الأساسية والتنموية، لأن العدالة بين الأجيال تقتضي السعي لتحقيق التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في الحياة والتمتع بفرص معقولة في التنمية والموارد والرفاه[33].

يبدو مما تقدم، أن الحق في التنمية هو حق من الحقوق الأساسية الجماعية ونعني بها تلك الحقوق التي تثبت للأجيال الحالية والأجيال القادمة فهو ليس حق شخصياً لفرد بعينه، وأي خلل في ذات الحق يهدد الأجيال القادمة.

3- الحق في الموارد الطبيعية

يقصد بذلك أن تسعى الدولة والأجيال الحالية في الحفاظ على انتقال الموارد الطبيعية من الجيل الحاضر الى الاجيال القادمة، وبناء على ذلك ينبغي على الدولة بما لها السيادة على اقليمها بإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها وفقاً لسياستها البيئية[34].

ومن التطبيقات القانونية التي تناولت حق الاجيال في الحفاظ على تلك الموارد،

أ- اعلان ستوكهولم حيث نص المبدأ الثاني، " يجب حماية الموارد الطبيعية للأرض، بما في ذلك الهواء والماء والأرض والنبات والحيوانات وعينات تمثيلية خاصة من النظم الإيكولوجية الطبيعية، لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال التخطيط أو الإدارة الدقيقة، حسب الاقتضاء"[35].

ب- الإعلان المتعلق بمسؤوليات الأجيال الحالية تجاه الأجيال المستقبل[36] " أشار يجب على الأجيال الحالية أن تحتفظ للأجيال القادمة الموارد الطبيعية الضرورية لاستدامة الحياة البشرية وتنميتها".

ت- الجمعية العامة اكدت في قرارها رقم 7\37 سنة 1982 بشأن الميثاق العالمي للطبيعة يجب على الإنسان أن يكتسب المعرفة لصيانة وتعزيز قدرته على استخدام الموارد الطبيعية بما يتضمن الحفاظ على الأنصاف والأنظمة الأيكولوجية لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة[37].

ويفهم من تلك النصوص القانونية تتمتع الدولة بالسيادة التامة والرقابة الفعالة على الموارد الطبيعية الموجودة في أقاليمها، ولكن حقها في استثمار تلك الموارد مقيدة بمبدأ العدالة الذي يقتضي ضمان حقوق الأجيال في تلك الموارد من خلال التخطيط والادارة الدقيقة لضمان نقل تلك الموارد وتأمينها الى الأجيال المقبلة وهو يقترب من مفهوم التنمية المستدامة الى حد كبير، كذلك هناك التزام للأجيال الحالية بالحفاظ على تلك الموارد وصيانتها والامتناع عن التعسف والجور في استعمالها لضمان انتقالها للأجيال المقبلة.

4- الحق بالتراث المشترك

إن فكرة التراث المشترك للإنسانية هي فكرة جديدة نسبية في الفقه والقانون الدوليين، ولا يتعدى عمرها ثلاثة عقود من الزمن، وفي سياق تحديد الميراث المشترك تطرق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن موارد (منطقة قاع المحيطات والبحار وباطن أرضها الموجودة خارج حدود السيادة الوطنية، فضلاً عن مواردها متاحة لكل الدول) هي ميراث مشترك للإنسانية[38]، كذلك قد تم تحديد مفهوم الميراث المشترك للبشرية في كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي عينت بالمظاهر البيئية والتي تشكل جزء من التراث المشترك للبشرية، وتجدر الاشارة الى أن مفهوم الميراث بدأ يأخذ افق جديدة، إذ اشارت منظمة الأمم للتربية والعلوم الثقافية "اليونسكو" من خلال ندوة حول "الافاق الجديدة للإرث المشترك للإنسانية" يشمل الممتلكات المادية والغير المادية التي تشكل قيماً عالمية أساسية بالنسبة الى الجنس البشري وأجيال الحاضر والمستقبل[39]، وهذا يعني ان مفهوم الميراث المشترك لم يعد قاصراً على المجالات المادية بل امتد الى مجالات معنوية مثل العادات والتقاليد والمعارف الثقافية[40]، وعموماً ينتمي مفهوم الميراث المشترك للبشرية الى الجيل الثالث لحقوق الإنسان أو ما يسمى بحقوق التضامن، وفي ضوء ذلك تمثل تراثاً للأجيال القادمة بالإضافة إلى الأجيال الحاضرة ومما يستلزم حمايتها من الاستنفاد والتلوث وضرورة مراعاة حقوق

الشعوب في انتفاعها بشكل محدود وعدم الاسراف لكي تستفيد الأجيال الحاضرة والمستقبلية من هذه الموارد[41].

مما تقدم يبدو لنا إن مضمون التراث المشترك للبشرية هي جميع الموارد الطبيعة المختلفة غير قابلة للاختزال فهي ملك مشترك لجميع شعوب الانسانية ومتاحة للاستخدام على قدم المساواة، فهي غير خاضعة لسيادة اي دولة، فمن حق الجميع استخدامها وفق سياسة انمائية وبيئية لتحقيق مصلحة مشتركة لجميع الأجيال من دون إلحاق الضرر في تلك الموارد، أي أن كل جيل له حق للاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة، وان يضمن انتقال هذه الموارد الى الجيل اللاحق في حال أحسن من الحال الحالي.

5- الحق في السلام والأمن

إن الإشارة إلى الحق في السلام هو تقليدي نسبياً تشير على وجه الخصوص، إلى التسوية السلمية للنزاعات أو بمعنى أخر هو الحق في الأمن ونزع السلاح وتستفيد هذه الأجيال من تضامن الحقوق (الحق في السلام) للأفراد والشعوب التي تشكلهم، إذ تأسست منظمة الأمم المتحدة في عام 1945 على اساس " حماية الأجيال المقبلة من كارثة الحرب" وتعمل على تجنب الأجيال المقبلة من الأخطار الأخرى بشأن التنمية ورفاهية الشعوب[42]، وكذلك حدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة الاهتمام بالسلم والأمن الدوليين، وأكد على ضرورة المحافظة على الطبيعة من أجل الأجيال المقبلة والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتي من شأنها ان تلقي الخطر على عاتق الأجيال المقبلة[43]، وفي هذا الصدد كان من أول اعتبارات المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عام 1997 والمتعلق (بمسؤوليات الأجيال الحالية تجاه أجيال المستقبل) هي انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، حيث أكدت الفقرة (2) من المادة (9) بأنه " يجب على الأجيال الحالية تجنيب أجيال المستقبل من بلاء الحرب، وينبغي لهم تجنب تعرض الأجيال المستقبل للعواقب الضارة للنزاعات المسلحة، وكذلك جميع أشكال العدوان الأخرى واستخدام الأسلحة ، بما يتعارض مع المبادئ الإنسانية"[44].

6- الحق في الديمقراطية (الاختيار الحر لتحديد المصير)

يقصد به حق الأجيال الحالية والقادمة في تحديد مصيرهم، إذ تستفاد هذه الأجيال من حقوق وحريات الأفراد والشعوب المتكونة منها، وأشارت اليه المادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسانية بقولها (الإنسانية لها الحق في الاختيار الحر لتحديد مصيرها. يمارس هذا الحق من خلال مراعاة المدى الطويل، وخاصة الإيقاعات المتأصلة في الإنسانية والطبيعية، في الخيارات الجماعية)[45]، بمعنى أخر، ان الأفراد

والجماعات من الناس، (أجيال الحاضر والمستقبل) يجب أن يكونوا في ظروف ديمقراطية عادلة وبيئة سلمية ، ويطبق هذا الحق، على وجه الخصوص، مبدأ عدم التميز بسبب عضويته في الجيل، مما يعني مراعاة المدى الطويل في هذه الخيارات، وكذلك الامر يتعلق باحترام الوقت البشري واحترام النظم الأيكولوجية، على سبيل المثال أوقات إعادة البناء للنظم البيئية فمن الضروري أن تمتلك الأجيال الحالية والأجيال المقبلة الوسائل اللازمة التغلب على التسارع في العالم والنظام العالمي.

ثانياً: خصائص حقوق الأجيال

إن اهم السمات الأساسية لمنظومة حقوق الأجيال القادمة تتميز بأبعادها المستقبلية وقابليتها لمواكبة التطور، باعتبارها إحدى اشكال جيل الثالث لحقوق الإنسان وهي من الحقوق الجماعية، أي ان تلك الحقوق تثبت للأجيال الحالية والأجيال القادمة ككل، وبالتالي فأن حقوق الأجيال القادمة تستمد خصائصها من الخصائص العامة المعروفة ضمن مكونات الجيل الثالث مضاف اليها بعض المميزات التي أقرتها الاتفاقيات والإعلانات الخاصة للبيئة ومن أهمها:

1- عالمية الحقوق

إن حقوق الأجيال القادمة هي حقوق عالمية لأنها محمية بموجب صكوك قانونية دولية، تبدو الصفة العالمية للأجيال القادمة على سبيل المثال في النصوص التي تنظم استغلال موارد المنطقة التي ينص عليها الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لسنة 1982 إذ يعود للإنسانية جمعاء، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للشعوب[46].

2- خاصية العمومية

من حيث أنها حقوق ملازمة للطبيعة الإنسانية فإنها تتصف "بالعمومية"، إذ لا معنى لحقوق الإنسان إلا إذا كانت حقوقاً عامة جماعية[47]، فإن لفظة "جيل" يشمل جميع أعضاء الجنس البشري فهو الجيل الماضي والحاضر والمستقبل، وفي ضوء هذا الإطار تبدو الصفة العمومية لحق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة حق جماعي فهو في نفس الوقت يهم كل أفراد المجتمع وهو حق مثلهُ في ذلك مثل حق تقرير المصير والحق في السلام وغيرها من الحقوق الجماعية" [48].

3- الترابط وعدم قابليتها للتجزئة

تتصف حقوق الأجيال القادمة بالترابط وعدم قابليتها للتجزئة، حيث لا يمكن أن نخصص لفرد ما أو جيل معين بعضاً من الحقوق ونحرم أجيال اخرى لأن كل إنسان بحكم طبيعته سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل يتمتع بحقوق أساسية لا غنى عنها وهي غير قابلة للتجزئة[49].

4- خاصية التضامن

إن كل جيل من الأجيال الموجودة في لحظة زمنية معينة يكون مسؤولاً بشكل تضامني عن ضمان حماية مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية بشكل كامل[50]، إذ يقع على الأجيال الحالية مسؤولية الحفاظ على الأرض واستخدام الموارد الطبيعية بشكل معقول وتوريثها للأجيال القادمة [51]، ولا يعتبر الجيل الحالي مالكاً للإرث المشترك للإنسانية، ذلك أن كل جيل يعتبر مسؤولا عن إدارة موارد الإرث المشترك ليس لحسابه فحسب، وإنما لحساب الأجيال المقبلة [52].

المبحث الثاني
العلاقة بين حقوق الأجيال والتنمية المستدامة
The relationship between generational rights and sustainable development

قبل التطرق الى بيان العلاقة بين حقوق الأجيال والتنمية المستدامة لابد لنا من التعرف على، مفهوم التنمية المستدامة في (المطلب الأول) ثم بيان العلاقة بين التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في (المطلب الثاني).

المطلب الأول
مفهوم التنمية المستدامة
The concept of sustainable development

من أجل الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة لابد من تعريفها وبيان العناصر التي تتكون منها.

أولاً: تعريف التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) مفهوم متطور وبصورة مستمرة نظراً للمشاكل التي تواجه المجتمع، قد حظي هذا المصطلح باهتمام متزايد في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريودي جانيرو عام 1992 في المجال البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة، حيث عرف لأول مرة في المجتمع الدولي عندما نشرت الأمم المتحدة تقرير(برونوتلاند) الذي أنجز أعمال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، باعتبارها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار او المساومة بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية

احتياجاتهم"[53]، كما عرف من قبل Page (بأنها الحفاظ على الفرص للأجيال القادمة ضمن وجود فكرة عامة بأن العدالة متداخلة بين الأجيال) وان محتوى هذا التعريف جاء من خلال مفهوم جون لوك للحيازة العادلة التي معناها ليس من حق الجيل الحالي استنفاذ الفرص الممنوحة إليه من قاعدة الموارد[54]، أمّا روبرت سولو Robert Solow، فعرفها بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية؛ بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية[55]، أما البنك الدولي فإنه يعرف التنمية المستدامة بأنها(تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات راس المال الشامل، أو زيادته المستمرة عبر الزمن، إذ أن راس المال الشامل يتضمن راس مال صناعيا(معدات وطرق)...، وبشريا(معرفة و مهارات)، واجتماعيا(علاقات ومؤسسات)، وبيئيا، غابات ومرجانيات) [56].

ومن خلال ما سبق من التعريفات المختلفة والمتعددة، تبين لنا ان التنمية المستدامة تهدف الحفاظ على الموارد البيئة الطبيعية، لأنها تعكس سمة الاستقرار، لغرض النهوض بالأرض ومواردها الطبيعية والبشرية وتلبية الاحتياجات الاساسية للأجيال الحالية وضرورة مراعاة حق الاجيال القادمة من الاستنفاذ، ذلك من خلال الادارة السليمة للبيئة التي تتضمن استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية دون إهدار[57]، بناء على ذلك فأن التنمية المستدامة تقتضي إدخال الاعتبارات البيئية ومراعاتها في كافة السياسات من خلال تفعيل التشريعات والقوانين البيئية و تنفيذ خطط التنمية[58].

إن مفهوم التنمية المستدامة هي عملية متحركة ذات وجود وتطور مستمر، تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستمر، ألا أن هذا التطور المستمر لا يقتصر على فترة زمنية معينة في تلبية احتياجات الجيل الحالي بل لابد من الحفاظ على الموارد من النفاذ وتلبية احتياجات الأجيال المتعاقبة، إذ ان ليس من العدل ان يتمتع الجيل الحالي بكل الموارد الطبيعية دون ان يترك شيئاً للأجيال المقبلة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد خصائص التنمية المستدامة كالتالي[59]:

1- هي تنمية شاملة أو متكاملة، مستمرة وعادلة و متوازنة؛
2- هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة؛
3- هي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال؛

4- هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، إذ تعتبر البعد الزمني بعدا أساسياً حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهاتها؛
5- الربط التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص؛
6- تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
7- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع؛

تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان.

ثانياً: عناصر التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاث عناصر أساسية اقتصادية اجتماعية وبيئية، وهي عناصر متكاملة ومتداخلة فيما بينها وعلى النحو التالي:

1- العنصر الاقتصادي

يعني الحفاظ على الرصيد العام للرأس المال الطبيعي و الاصطناعي لتحقيق الرفاهية، وضمان انتقال هذا الرصيد سليماً إلى الأجيال القادمة في شكل مخزون من الاصول (الطبيعية والإنسانية والاجتماعية)[60]، هذا العنصر يستند الى مبدأ استخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وسليم والحفاظ على الموارد البيئية، وكذلك وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مثل فرض الضرائب للتلوث حسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها مما يسهم في التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل، ومن شأن ذلك كله يقضي بتحقيق السلامة البيئية، وتحسين مستوى الرفاهية المجتمع الى أقصى حد، والقضاء على الفقر[61].

2- العنصر الاجتماعي

يسعى الى إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لتنمية المجتمع مع ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال ككل بغض النظر عن أصولهم، والتي تشمل الصحة والإسكان والاستهلاك، والتعليم، والثقافة وتوفير الرعاية الصحية الأولية[62]، وتهتم بالاحتياجات الأساسية الأخرى من تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري كتدريب العاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة للإستمرار التنمية[63]، مع اختيار الأنصاف بين الأجيال الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى هذه الخدمات ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان، كما يقدم مجموعة من التقنيات الاجتماعية الكفيلة باستشارة العمل الاجتماعي المنسق، والتصدي للسلوك الضار وتعزيز الترابط وصيانة ترتيبات اجتماعية بديلة والمساعدة على تنمية رأس المال الاجتماعي، كذلك تأخذ في نظر الاعتبار بتوزيع الموارد الطبيعية بعدالة لأن الاستغلال وعدم المساواة يعكس ممارسات مناقضة لمفهوم التنمية المستدامة[64].

3- العنصر البيئي

هو يهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية على المدى الطويل عن طريق الحد من التهديدات الكبرى مثل الأحترار العالمي، ومنع الآثار البيئية الضارة من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية على أساس دائم [65]، بناء على ذلك يعني العنصر البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن[66]، وفي ضوء ذلك فإن المجال البيئي يتركز حول التنوع البيولوجي والقدرة على التكيف إضافة الى الاستخدام التقني للتكنولوجيا ذات كفاءة عالية التي ترمي الى استخدام أقل قدر من الطاقة والموارد بهدف الحد من الاضرار البيئي، وهذا الأمر يتوقف على تحليل عملي لأداره الموارد الطبيعية للسنوات القادمة من أجل الوصول إلى طرق منهجية ومترابطة لصيانة الأنظمة البيئية[67].

صفوة القول، إن التنمية المستدامة تتركز على عناصر أساسية ومتكاملة لتحقيق أهداف اقتصادية وتحقيق مستوى من الرفاهية للمجتمع ككل والحد أو القضاء على الفقر، بالإضافة إلى وأهداف اجتماعية لغرض الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، اما الهدف البيئي يرمي للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية من

النضوب والتلوث لتوفير احتياجات الأجيال الحالية بالقدر الذي لا يخل بحقوق للأجيال القادمة.

المطلب الثاني
العلاقة بين التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة
The relationship between sustainable development and the rights of future generations

تتجسد العلاقة بين التنمية المستدامة وحقوق الأجيال بأكثر من جانب، من بينها المقاربة الجيلية والأهداف التي تسعى الى تحقيقها.

اولاً: المقاربة الجيلية للقضايا البيئية

إن مفهوم التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الأجيال القادمة باعتبار أن "الاستدامة" تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تشكل عبئاً للأجيال القادمة، مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر، وهذا يتضمن بالضرورة تأكيداً لمبدأ الأنصاف بين الأجيال، حيث أن الغرض من ضمان الأنصاف هو توفير احتياجات الأجيال الحالية والقادمة بصورة متوازنة قد لا يكون في أطار ما ينقل من تراكم الثروات الإنتاجية، وإنما يشير إلى مستوى معين من التنمية البشرية، فالهدف من الاستدامة هو الاستفادة المنصفة بين الأجيال الحالية والقادمة من الموارد الطبيعية[68].

والملاحظ مما سبق إن التنمية المستدامة مفهوم ذات بعد زمني، ومترابط بالبيئة فهي تهدف للحفاظ على حق الأجيال القادمة من استنزاف الموارد الطبيعية (مدلول زمني)، وكذلك الحماية البيئية من التلوث (مدلول بيئي)، وبالتالي لا يمكن تحقيق او تطبيق فكرة التنمية المستدامة إلا بإجراء مقارنات بين الواقع البيئي في الموارد الطبيعية وحجم العرض والطلب والاستهلاك بين جيلين على الأقل[69]، اي ما تسمى بالمقاربة الجيلية للقضايا البيئية، إذ تعد المقاربة الجيلية للقضايا البيئية، إن صح الوصف منهجاً فكرياً ذي بعد الإنساني يهدف إلى بناء القدرات الفكرية التي تستطيع استخدام الإمكانات المتوفرة من دون هدر للفرص الممكنة والمتاحة لتحقيق التنمية المستدامة العابرة للأجيال زمنياً ومكانياً، ومواجهة المشاكل البيئية العابرة للحدود، اي اعتماد المقاربة الجيلية البيئية لدراسة القضايا البيئية التي تخص المستقبل المشترك للإنسانية، إذ توصف بأنها محاولة تفكير انساني في قضايا التنمية البيئية العابرة للأجيال القادمة، لأن قضايا التنمية عموماً ، هي قضايا عابرة للحدود الزمنية والمكانية معاً ولا تقف عند الحدود الجغرافية او الزمنية عند فرد او جماعة او مؤسسة او دولة

معينة[70]، وعليه تتمثل العلاقة بالمقاربة الجيلية للقضايا البيئية، باعتبارها أول منطلق لتحقيق تنمية بيئية للأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة والتي تشمل كل ما يدخل في إطار وحيز الحفاظ على المجال البيئي، حيث يتوجب على الإنسان بمختلف أجياله صيانته كموروث إنساني عابر للأجيال، وهي تنمية تسعى لصيانة البيئة حفاظاً على شروط قيام الحياة لدى مختلف الكائنات فوق كوكب الأرض.

إن التنمية البيئة Environmental Development هي مبادرة إنسانية للحيلولة دون انتشار الأوبئة والمجاعة والفقر والحروب والصراعات المهددة لمحيط وصحة وحياة الإنسان، وهي أيضاً مشروع يسعى لتلبية الحاجات الأساسية للإنسان المرتبطة ارتباطاً وطيداً بالبيئة في الحاضر والمستقبل من جهة أخرى[71]،

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة المقاربة الجيلية كمقاربة زمنية مكانية إنسانية، عابرة للزمان والمكان في مختلف الأجيال لأن الإنسان هو الذي يعيش مختلف العنصر الزماني والمكاني[72].

أن تحقيق التنمية المستدامة العابر للأجيال القادمة تقوم على مجموعة من الركائز التي يستند اليها في حفظ البيئة، ورفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال الآتية لتلبية حاجياتهم، وتتمثل بما يلي.

1- اعتبار الأجيال الحالية والأجيال القادمة مركز اهتمامات التنمية المستدامة، التي تتركز على نظرية أخلاقية والتي تعد الإنسان مركز ومحور التنمية المستدامة وبالتالي فإن المطلوب هو الحفاظ على حياة البشرية[73].
2- تتركز التنمية المستدامة على الديمومة والاستمرارية في التنمية في جميع التخصصات وشتى المجالات مع الإيفاء الكامل لجميع احتياجات الأجيال الحالية من دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة[74]، وبالتالي فإن التنمية المستدامة تستوجب التخطيط ودراسة الأعمال التي ستحدث في المستقبل، فالجديد الذي أوجده التقرير "برونوتلاند" هو تبني المدى الطويل أو المرحلة الطويلة بالنسبة إلى المستقبل معبراً عنهُ بقدره الأجيال المستقبلية على الاستجابة لحاجاتها[75].
3- تطبيق نظم الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية غير متجددة ليتناسب مع ما يستحقهُ الجيل الحالي، والاعتماد على الموارد المتجددة[76].
4- من المبادئ الأخلاقية التي تحكم عملية التنمية المستدامة هي حقوق الأجيال القادمة والعدالة الاجتماعية والتي تفترض تحسين فرص عيش الأجيال الحالية وترسيخ المسؤولية الاجتماعية والجماعية، فكل تلك المبادئ هي في حقيقتها تكفل تحقيق التنمية المستدامة واستدامتها [77]، بمعنى أخلاقية وعدالة أبناء الجيل الحالي وعلاقتهم مع بعضهم البعض، وتصوراتهم مع الأجيال القادمة، وما ينتج عن هذه

التصورات يضمن الوقاية ويمنح الأجيال القادمة الأولوية للحاجات الجوهرية والأكثر عوزاً[78].

ويبدو مما تقدم، أن التنمية المستدامة تتعلق بالدرجة الاولى بوضع الخطط وبرامج لإدارة المناسبة، للحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، فالجيل المقبل هو نتيجة للجيل الماضي، هذا يعني بأن مختلف الاجيال تتكامل فيما بينها ليكون هدف ومسؤولية كل جيل اثناء استخدام الموارد الطبيعية هو المحافظة على تلك الموارد من الاستنفاذ، لتوفير حياة إنسانية للجيل المستقبل.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

تتمثل العلاقة بين التنمية المستدامة والأجيال القادمة بالأهداف التي تسعى الى تحقيقها من خلال آليتها ومحتويتها وعلى النحو التالي:

1- احترام البيئة الطبيعية وتحقيق حياة أفضل للسكان (المحافظة على المحيط الحيوي)

هذا يتحقق بمعرفة العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وكيفية التعامل مع محتوى النظم الطبيعية لغرض تحقيق حياة مثالية للأجيال الحالية والأجيال القادمة، ومن هنا تستوعب التنمية المستدامة في حقيقتها العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المدنية، ومن ثم العمل على تطوير أو تحسين هذه العلاقة، لكي تكون علاقة متكاملة أو متجانسة، إضافة الى ذلك فلا بد من المشاركة الواسعة في التخطيط، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والرقابة الفاعلة، لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع، وتسعى للوصول إلى توازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية، وتحقيق العدالة بين الأجيال من حيث نصيب كل جيل في الموارد الطبيعية والمادية المتجددة وغير متجددة[79].

2- الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتوعية السكان بالمشاكل البيئية

يقصد به المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد[80]، باعتبار هذه الموارد محدودة، فإن التنمية المستدامة تهدف إلى عدم استنزافها أو تدميرها والعمل على أن يكون استغلالها بالشكل المنطقي والعقلاني، من خلال توعية السكان بما يحيط بهم من مشاكل بيئية وتنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاه الأجيال المقبلة، مع الحث على ضرورة المشاركة الفاعلة في طرح الأفكار والرؤى وأعداد وتنفيذ البرامج التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والمنفعة البيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية[81].

3- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية

إن تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني[82].

4- استغلال التكنولوجيا لخدمة الأجيال الحالية والقادمة وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بتوظيف التكنولوجيا لتحقيق اهداف التنمية وتحسين حياة جميع البشرية دون أن ينجم عنها مخاطر بيئية[83]، فضلاً عن اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكننها من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد الطبيعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع لتحقيق العدالة بين الأجيال[84].

5- تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع الأجيال

بدون السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة، بينما تتمتع بعض مناطق العالم بمستويات مستدامة من السلم والأمن والازدهار، تعاني مناطق أخرى دورات لا تنتهي من الصراع والعنف، ولكن الصراعات ليست قدرا حتميا لا مفر منه، بل هي حالة طارئة لا بد من معالجتها، فالمستويات المرتفعة من العنف المسلح وانعدام الأمن لها آثار مدمرة على تنمية البلدان، مما يؤثر على النمو الاقتصادي وغالبا ما يؤدي إلى مظالم طويلة الأمد يمكن أن تستمر للأجيال القادمة، إذ تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن، ويعد تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان أمر أساسي في هذه العملية، يشمل كذلك جهود خفض تدفق الأسلحة غير المشروعة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية[85].

6- ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة

إن تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة [86]، ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك[87]، وقد أسفرت الجهود الرامية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى تشجيع استخدام الطاقة النظيفة كونها طاقة صديقة للبيئة فلا تنشأ عنها غازات مضرة للبيئة كثاني أوكسيد الكربون ولا تلعب دورًا بتغيير درجات الحرارة على عكس الطاقة التقليدية، فضلاً عن تزايد الانتاجية الزراعية من خلال الحد من الملوثات الكيميائية الناتجة عن مصادر الطاقة التقليدية[88].

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة تكمن في تحقيق عدد من الاهداف المهمة للتنمية المستدامة ومنها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تشكل الاستفادة من الطاقة النظيفة شرطاً مسبقا مهما للمحددات الاساسية للتنمية البشرية فيما يخص حقوق الاجيال القادمة في الحد من تلوث الهواء وتخفيف آثار تغير المناخ والحد من الأثار البيئية والانشغالات المتعلقة بالصحة.

7- الحد من الفقر وإنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة على المدى البعيد

لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، فإن الكثيرين لا يزالون يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وعلى الصعيد العالمي، ما زال أكثر من 800 مليون شخص يفتقرون إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي مما يهدد الأجيال الحالية والمقبلة من حيث الوجود، لذا فأن الجهود الدولية للتنمية المستدامة تزعم على إنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030، ويشمل هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر ضعفا، وزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ[89]، إضافة إلى ذلك ومن الأهداف الاخرى للتنمية المستدامة إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، والتأكد من حصول جميع الناس وخاصة الأطفال على الأغذية الكافية، وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والتي تشمل دعم صغار المزارعين وتحقيق المساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق، كما يتطلب تعاوناً دولياً لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية[90].

8- اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين المناخ، والمحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية، وحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الأيكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي لصالح الأجيال القادمة[91]، وهو يعكس العلاقة الوثيقة بين المفهومين، ومن هنا يتضح، بأن منهج التنمية الإنسانية المستدامة يهدف إلى تبني تصور شامل لحقوق الإنسان يتضمن حمايتها وترقيتها، على خلاف المنظور الاقتصادي للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الإنسانية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر، وترقية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، ومنح فرص متساوية للجميع سواء كانت الأجيال الحالية او الأجيال المقبلة[92].

صفوة القول، إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية بين جيلي الحاضر والمستقبل، لذلك أصبحت التنمية المستدامة من أكبر تحديات هذا القرن، وهي فكر تنموي جديد، ذات بعد زمني يهدف إلى تحقيق العدالة والإنصاف في التنمية والثروات الطبيعية بين مختلف الأجيال وأصبحت حقا من حقوقها ، فضلاً عن امتدادها إلى البيئة وأصبح لها البعد المكاني، هدفها تحقيق تمتع الأجيال القادمة بكافة حقوق الإنسان، وعليه فأن التنمية المستدامة تركز معيارين الأول زمانيا و الآخر ومكانيا، فمن حيث الزمان تركز على ضمان حقوق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية والثروات، ومن حيث المكان تركز على مبدأ العالمية في الحفاظ على العناصر البيئية.

الخاتمة

في نهاية بحثنا عن حقوق الأجيال وعلاقته بالتنمية المستدامة توصلنا إلى استنتاجات وتوصيات عدة نجملها بالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

1- إن مفهوم الأجيال القادمة "Future generations" مفهوم مستحدث ومتنوع ضمن النطاق الدولي، حيث يصعب تحديد مفهوم الجيل المقبل زمنياً، إذ يتحدث فقهاء القانون عن افراد لم يولدوا بعد أو الذين لم تتح لهم فرصة الحياة، فضلاً عن افتقار واضح في أيجاد تعريف للأجيال القادمة في الاتفاقيات البيئية الدولية أو الإقليمية، لكن يمكن القول إن الأجيال القادمة هم جميع أعضاء الجنس البشري التي ستعيش على الأرض في المستقبل.

2- يرتبط حق الأجيال القادمة بالحقوق البيئية الموضوعية ضمن مكونات الجيل الثالث لحقوق الإنسان، مثل: حق الأجيال في بيئة صحية ومستدامة، والحق في تنمية مسؤولة وشاملة وعادلة ومستدامة، والحق في التراث المشترك للبشرية، والحق في الموارد الطبيعية ...الخ.

3- حقوق الإنسان واحدة لجميع البشر، وقد ولدنا جميعا أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وفي الاتجاه ذاته، تتميز حقوق الأجيال القادمة بأبعادها المستقبلية، والعمومية وقابليتها لمواكبة التطور وعدم قابليتها للتجزئة، على سبيل المثال لا الحصر نجد أن الإرث المشترك للإنسانية ملك للبشرية جمعاء، فهو يتميز بالعالمية والشمولية ويخرج عن إطار التملك والهيمنة والاستخدام الحصري.

4- المسؤولية التضامنية من خلال التزام الأجيال الحالية تجاه الأجيال القادمة بتوجه التقدم العلمي نحو الحفاظ صحة الجنس البشري والتزام الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل بشكل مستدام.

5- ارتباط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بحقوق الأجيال القادمة، كونها تهدف الى الحفاظ على الموارد البيئة الطبيعية، لأنها تعكس سمة الاستقرار، لغرض النهوض بالأرض ومواردها الطبيعية والبشرية وتلبية الاحتياجات الاساسية للأجيال الحالية وضرورة مراعاة حق الاجيال القادمة من الاستنفاذ.

ثانياً: التوصيات

1- الدعوة إلى العمل بشكل مستدام على حماية البيئة والمحافظة عليها، الاهتمام في سلامة المناخ بما يضمن استمرارية الحياة الامنة للأجيال القادمة، وترسيخ حق الأجيال القادمة في بيئة صحية ومستدامة، بوصفها أحد المبادئ الأساسية التي سعت الجهود الدولية في ادراجه، وكذلك استدامة الموارد الطبيعية وكذلك العمل على استحداث الية دولية لها ولاية الكشف عن الانتهاكات التي تصيب حق الأجيال في بيئة سليمة.

2- ضرورة تفعيل "حماية حقوق الأجيال القادمة" في أطار الاتفاقيات الدولية، وتفعيله كقاعدة امرة تتمتع صفة الالزام.

3- جعل الموارد الطبيعية والموارد الثقافية هي تراث ينتقل من جيل الى جيل ولا يحق لأي جيل ان يحتكر او يبيد الموارد الطبيعية او الثقافية.

4-عدم استحواذ الأجيال الحالية على الموارد الطبيعية وخاصة المياه والتربة والتنوع البيولوجي بما فيه التنوع جيني وعدم تبذيرها والتصرف الرشيد بها.

5-عدم الاستمرار في احتكار التكنولوجيا النظيفة من الدول المتقدمة ونقلها الى الدول النامية، وإلزام الدول الصناعية في استخدامها حتى يصل حجم النفايات المتولدة الى حدها الأدنى.

الهوامش

(1) Generations futures : comment defender ceux qui nexistent pas encore ينظر الرابط الالكتروني؟
https:\\usbeketrica.com\article\la-saga-des-generations-futuers. تاريخ الاطلاع 2019-8-12

(2) Hans Jonas. Le Princip responsibility une ethique pour la civilization technologiue pour al civilization technologique, Paris cours du centre nation des letter et delnter Nation,1992 p.91.

(3) وفي هذا خصوص، توماس جيفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة تساءل ما إذا كان ينبغي جميع القوانين لا تخضع لموافقة كل جيل، في رسالة يعود تاريخها إلى عام 1813، ينص على أنه يمكننا اعتبار كل جيل أمة مختلفة لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة، ولكن لا يمكننا ربط الأجيال القادمة، تماماً كما لا يمكنهم ربط سكان البلدان الأخرى.
Generations futures: comment defender ceux qui nexistent pas encore ? op, cit.

(4) ينظر: ديباجة منظمة الأمم المتحدة سنة 1945.

(5) United Nations Report Stockholm Conference on the Human Environment, 5-16 June 1972 UN Publications. A.conf.48\14\Rev 1.P,3.

(6) Generations futures : comment defender ceux qui nexistent pas encore.op.cit.

(7) United Nations Report Rio de Janeiro Conference 3-14 June United Nations Publications. A\42\427.P,3.

(8) Declaration on the Responsibilities of Generations to Future Generations, General Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, held in Paris from 21 October to 12 November 1997, session 29.

(9) اصبح المحامي ساندور فولوب Sandor fulop، الذي انتخب من قبل البرلمان ، في ايار 2008 أول أمين مظالم (وسيط).

(10) إن الفكرة الأساسية هي إنشاء مؤتمر غير عادي، يعقده البرلمان كل عام، للمساعدة في بناء اجتماع واسع وتوفير التوجيه بشأن القضايا طولية الأجل.

(11) أحمد مختار عمر. معجم اللغة العربية، المجلد الأول، الطبعة الاولى، القاهرة: عالم الكتاب، 2008، ص428.

(12) Hendrikph VisserI ' thooff. justice to future generations and the environmentspringer, Heidelberg, Germany, Springer Science ,1999 p.43.

(13) جاء في معجم المعاني الجامع ،تعريف ومعنى كلمة "الخلف" ما يلي: الخلف عن السلف: اللاحق عن السابق ،الخلف: العوض والبدل ، الخلف: الولد الصالح. للمزيد من التفصيل بهذا انظر: أحمد مختار عمر. مصدر سابق، ص686.

(14) جاء في معجم المعاني الجامع ،تعريف ومعنى كلمة "السلف" ما يلي : السلف كل من تقدم من آبائك وذوي قرابتك في السن او الفضل في الماضي . للمزيد من التفصيل بهذا انظر : أحمد مختار عمر. مصدر سابق، ص1095.

(15) الجمعية لعامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثامنة وستون ، نيويورك : منشورات الأمم المتحدة،15،اب،1968(A/68) .
(16) Edith Brown Weiss .Intergenerational equity: a legal framework for global environmental change, Tokyo: United Nations University Press, 1992, p13.
(17) KISS Alexandre , L 'irréversibilité et le droit des générations futures, Revue Juridique de l'environnement, numéro spécial, 1998, p.54.
(18) Amna Capricorn. Énergie nucléaire et droit international public, Université de Francis Raphaeles de Tours, 2017, p279.
(19) عبد الباسط عبد الرحيم عباس. اجيال حقوق الانسان بين الطرح الفكري والسند العلمي، مجلة كلية الحقوق-جامعة النهرين، المجلد، 16، العدد، 4، 2014 ، ص 304.
(20) المصدر ذاته. ص 307.
(21)محمد سعيد مجذوب. النظرية العامة لحقوق الانسان، ط 1، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014، ص 222.
(22) احمد عبد الكريم سلامة . قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث-تنمية الموارد الطبيعية)، القاهرة: دار النهضة العربية، 2009، 143.
(23) يعرف النظام الإيكولوجي بأنه" مصفوفة العلاقات التفاعلية التكاملية داخل وحدة معينة بين مكوناتها الطبيعية وغير العضوية(غير حية) ومكوناتها العضوية(الحية) وفق نظام دقيق ومتوازن" ساجد احمد عبل و هديل هاني صيوان. حق الإنسان في بيئة نظيفة من التلوث، بيروت: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2019، ص 12.
(24) مصدر ذاته. ص 110.
(25) المادة 24 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1981.
(26) للمزيد من التفاصيل ينظر وثائق الأمم المتحدة التنمية المستدامة على الرابط الالكتروني: http://www.un-documents.net/ تاريخ الاطلاع 17-4-2019 .
(27) المادة (1) من اتفاقية آرهوس لسنة 1998.
(28) ديباجة الاعلان العالمي للحق في التنمية سنة 1986.
(29) MME CORINNE LEPAGE.op.cit,p.37.
(30) حسام عبد الأمير. التنمية المستدامة والطاقة النووية علاقة جدلية، مجلة العلوم القانونية، 2019، العدد الأول، ص 274.
(31) Article (1), paragraph 11 of the 1993 Declaration and Program of Action in Vienna.
(32) المبدأ الثالث من اعلان ريودي جانيرو سنة 1992.
(33) عبد الناصر زياد هياجنة. القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، ط 1، عمان: دار الثقافة، 2012، ص 114-115.
(34) المصدر ذاته. ص116.
(35) United Nations Report Stockholm Conference on the Human Environment, op.cit.p4.
(36) المادة (5) الفقرة (3) من الإعلان مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه أجيال المستقبل الصادر من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" الذي عقد في باريس في 21 تشرين الاول الى تشرين الثاني سنة 1997 في دورته 92 .
(37) الجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، رقم الوثيقة A73\7، سنة 1982.
(38) الجمعية العامة، الدورة الثامنة والاربعون، رقم الوثيقة A\48\263 ، سنة 1994.

(39) General conference of the united nation educational, Scientific and cultural organization, thirtieth session, Paris, 1999.p.2.

(40) عبد الله تركماني. حقوق الإنسان تراث مشترك للإنسانية، مقالة منشور على الموقع الالكتروني ، الحوار المتمدن-العدد 2506 - 25 – 12-2008 ، www.m.ahewar.org. تاريخ التصفح 1-5-2019.

(41) George Kent . Fisheries and the Law of the Sea: A common Heritage Approach Ocean Management, vol,4,1978, p.14.

)42(Claude Gautier sem-linkJérôme Valluy. Générations futures et intérêt général Éléments de réflexion à partir du débat sur le«développement durable", Politix. Revue des sciences sociales du politique Volume 11, N: 42,1998, P 10.

(43) اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة ،والذي تضمن مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية وحماية البيئة ،عقد في أيلول 2000، ينظر الموقع الإلكتروني: www.pal-monitor.org تاريخ التصفح 10-6-2019

(44) ينظر المادة (9) من الإعلان مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه أجيال المستقبل الصادر من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو "سنة 1997.

(45) Article (10) of the Universal Declaration of Human Rights in the 21st century, 2015.P,5.

(46) المادة 140 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982.

(47) محمد سعيد مجذوب. النظرية العامة لحقوق الانسان، ط1، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014، ص 126.

(48) احمد عبد الكريم سلامة، مصدر سابق، ص 83 .

(49) محمد سعيد مجذوب، مصدر سابق ، ص 126-127.

(50) المادة (1) من الإعلان (مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه أجيال المستقبل) الصادر من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

(51) Article (3) of the Universal Declaration of Human Rights.op.cit.p4.

(52)Article (3) of the Universal Declaration of Human Rights.op.cit.p4.

(53)Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future 1987 .p,23.

(54) عبد الله حسون و مهدي صالح و اسراء عبد الرحمن . التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ديالى، السنة 2015، العدد 67، ص2015،341.

([55]) معتصم محمد اسماعيل. دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية نموذجاً، أطروحة دكتورا مقدمة الى مجلس جامعة دمشق كلية الاقتصاد، دمشق، 2015، ص 44.

([56]) هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة الماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق- جامعة الشرق الأوسط ،عمان، سنة 2017، ص 28.

([57]) مصدر ذاته، ص 29.

([58]) نص المبدأ الرابع من اعلان ريو حول البيئة والتنمية " من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عنها "

([59]) مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد. التنمية المستدامة (مفهومها- ابعادها خصائصها)، القاهرة: مجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص84-85.
([60]) حسام عبد الأمير خلف ، مصدر سابق ، ص 274.
(61) عبد الله حسون و مهدي صالح و اسراء عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 348.
([62])حسام عبد الأمير خلف، مصدر سابق، ص 274.
([63])معتصم محمد اسماعيل، مصدر سابق، ص57.
([64]) حسام عبد الأمير خلف، مصدر سابق، ص 275.
([65]) المصدر ذاته، ص 275.
([66]) معتصم محمد اسماعيل، مصدر سابق، ص 58.
(67) حسام عبد الأمير خلف، مصدر سابق، ص 7.
(68) باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ،67-66.
(69) عبد الناصر زياد هياجنة ، مصدر سابق ، ص 54
(70) عبد الرحمن خالص. الإنسان والبيئة مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، 23-24.
(71) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات) ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، سلسلة رقم (150) ، الكويت، 1978، ص 62.
(72) عبد الرحمن خالص، مصدر سابق، ص 26.
(73) سهير ابراهيم حاجم الهيتي. الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص 121.
(74) نايف ابن نائل عبد الرحمن. التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس جامعة أم القرى -كليةالهندسة، المملكة العربية السعودية، سنة 2011-2012، ص 50.
(75) سهير ابراهيم حاجم الهيتي، مصدر سابق، ص121.
(76) نايف ابن نائل عبد الرحمن، مصدر سابق، ص50.
(77) هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، المصدر سابق، ص 109.
(78)سهير ابراهيم حاجم الهيتي، مصدر سابق،124.
(79) عثمان محمد غنيم، وماجد أحمد أبو زنط. التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفاء للنشر، 2007، ص 28.
(80) مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد. مصدر سابق، ص90.
(81) عثمان محمد غنيم، وماجد أحمد أبو زنط . مصدر سابق، ص29.
(82) مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد. مصدر سابق، ص90.
(83) عثمان محمد غنيم، وماجد أحمد أبو زنط . مصدر سابق، ص29.
(84) مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد. مصدر سابق، ص91.
(85) اهداف التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، البرنامج منشور في الانترنيت على الموقع الالكتروني:www.arabstates.undp.org، تاريخ زيارة الموقع في 9-5-2020.
(86) إن الطاقة المتجددة هي الطاقة التي تستمد من الموارد الطبيعية والتي تتجدد باستمرار ويطلق عليها ايضا اسم الطاقة المستدامة كونها مصادرها دائمة دوام الحياة على كوكب الأرض والتي لا تحتاج مصادرها الى استخراج او تعدين او عمليات مكننة فهي طبيعية،
(87) مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد. مصدر سابق، ص91.

(88) مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ. التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، سنة 2011، ص 199-200، تقرير منشور على الرابط الالكتروني: www.ipcc.ch تاريخ زيارة الموقع في 8_5_2020.
(89) اهداف التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، مصدر سابق.
(90) اهداف التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، مصدر سابق.
(91) مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد. مصدر سابق، ص91.
(92) سقني فاكية. استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد الرابع، 2015، ص109.

المصادر

أولاً: المعاجم:

i. أحمد مختار عمر. معجم اللغة العربية، المجلد الأول، الطبعة الاولى، القاهرة: عالم الكتاب، 2008.

ثانياً: الكتب القانونية:

i. محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى . القانون الدولي لحقوق الانسان – الحقوق المحمية، ج2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
ii. محمد سعيد مجذوب. النظرية العامة لحقوق الانسان، ط 1، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014.
iii. احمد عبد الكريم سلامة. قانون حماية البيئة (مكافحة التلوث-تنمية الموارد الطبيعية)، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة2009.
iv. ساجد احمد عبل و هديل هاني صيوان. حق الإنسان في بيئة نظيفة من التلوث، بيروت: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2019.
v. مدحت أبو النصر و ياسمين مدحت محمد. التنمية المستدامة (مفهومها- ابعادها خصائصها)، القاهرة: مجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
vi. باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
vii. عبد الرحمن خالص. الإنسان والبيئة مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
viii. سهير ابراهيم حاجم الهيتي. الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.
ix. عثمان محمد غنيم، وماجد أحمد أبو زنط. التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفاء للنشر، 2007.

ثالثاً: الكتب الأجنبية المترجمة الى العربية:

i. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي (الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات) ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، سلسلة رقم (150) ، الكويت، 1978.

رابعاً: الرسائل والاطاريح:

i. معتصم محمد اسماعيل. دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية نموذجاً، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة دمشق كلية الاقتصاد، دمشق، 2015.
ii. هشام بن عيسى بن عبدالله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة الماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق- جامعة الشرق الأوسط ،عمان، 2017.
iii. نايف ابن نائل عبد الرحمن. التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس جامعة أم القرى -كليةالهندسة، المملكة العربية السعودية، 2012.

خامساً: البحوث:

i. عبد الباسط عبد الرحيم عباس. اجيال حقوق الانسان بين الطرح الفكري والسند العلمي، مجلة كلية الحقوق-جامعة النهرين، المجلد، 16، العدد، 4، السنة، 2014 .

ii. سحر قدوري عباس. الحقوق البيئية بين مسؤولية الفرد والمجتمع، مجلة حقوق النهرين، مجلد 2، العدد 5، سنة 2009.

iii. حسام عبد الأمير. التنمية المستدامة والطاقة النووية علاقة جدلية، مجلة العلوم القانونية، العدد الأول، 2019.

iv. عبد الله حسون و مهدي صالح و اسراء عبد الرحمن. التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ديالى، العدد 67، 2015.

سادساً: التقارير الرسمية للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى:

i. الجمعية لعامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثامنة وستون، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة،15،اب،1968(A/68) .

ii. الجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، رقم الوثيقة A73\7، سنة 1982.

iii. قرار الجمعية العامة، الدورة الثامنة والاربعون، رقم الوثيقة A\48\263 ، سنة 1994.

iv. Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future 1987.

v. General conference of the united nation educational, Scientific and cultural organization, thirtieth session, Paris, 1999.

الكتب الأجنبية:

i. Edith Brown Weiss .Intergenerational equity: a legal framework for global environmental change, Tokyo: United Nations University Press,1992.

ii. Hans Jonas. Le Princip responsibility une ethique pour la civilization technologiue pour al civilization technologique, Paris cours du centre nation des letter et delnter Nation,1992.

iii. MME CORINNE LEPAGE. DECLARATION UNIVERSELLE DES DROITS DE L'HUMANITE, 2015.

iv. Hendrikph. VisserI' thooff. justice to future generations and the environmentspringer, Heidelberg, Germany, Springer Science ,1999.

v. Amna Capricorn. Énergie nucléaire et droit international public, Université de Francis Raphaeles de Tours, 2017.

vi. George Kent. Fisheries and the Law of the Sea: A common Heritage Approach Ocean Management, vol,4,1978.

vii. Claude Gautier sem-linkJérôme Valluy. Générations futures et intérêt général Éléments de réflexion à partir du débat sur le«développement durable", Politix. Revue des sciences sociales du politique Volume 11, N: 42,1998.

ثامناً: المعاهدات والاعلانات الدولية والبروتوكولات والدساتير

i. المعاهدات والبروتوكولات

- ديباجة منظمة الأمم المتحدة سنة 1945.
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1981.
- ديباجة الاعلان العالمي للحق في التنمية سنة 1986.
- اتفاقية آرهوس لسنة 1998.

ii. المؤتمرات والندوات الدولية

- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، سنة 1992، رقم الوثيقة A/42/427.
- الإعلان مسؤوليات الأجيال الحالية تجاه أجيال المستقبل الصادر من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" الذي عقد في باريس في 21 تشرين الاول الى تشرين الثاني سنة 1997 في دورته 92.
- اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة، والذي تضمن مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية وحماية البيئة، عقدت في أيلول 2000.

- Stockholm United Nations Declaration on the Human Environment, 5-16 June 1972 , A/CONF.48/14/Rev.1
- The Universal Declaration of Human Rights in the (21st century) 2015

تاسعاً: المواقع الإلكترونية

i. وثائق الأمم المتحدة التنمية المستدامة متاحة على الرابط الالكتروني: http://www.un-documents.net

ii. عبد الله تركماني. حقوق الإنسان تراث مشترك للإنسانية، مقالة منشور في الحوار المتمدن-العدد 2506 متاحة على الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org. تاريخ الدخول 12-8-2019.

iii. اهداف التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، البرنامج منشور في الانترنيت على الموقع الالكتروني:www.arabstates.undp.org. تاريخ زيارة الموقع في 8_5_2020.

iv. مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ. التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، سنة 2011، تقرير منشور على الرابط الالكتروني: www.ipcc.ch. تاريخ الدخول 10-11-2019.

v. Generations futures : comment defender ceux qui nexistent pas encore?
https:\\usbeketrica.com\article\la-saga-des-generations-futuers. 15-9-2019.